ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

العامل النحوي بين مهدي المخزومي وتمام حسان
دراسة تقويمية موازنة في ضوء مشروعي التيسير

أ.د عيسى متقي زاده -قسم اللغة العربية / كلية العلوم الانسانية / جامعة تربيت مدرس / طهران/ ايران motaghizadeh@modares.ac.ir
أ.د كبرى روشنفكر -قسم اللغة العربية / كلية العلوم الانسانية / جامعة تربيت مدرس / طهران/ ايران kroshan@modares.ac.ir
أ.د هادي نظري منظم -قسم اللغة العربية / كلية العلوم الانسانية / جامعة تربيت مدرس / طهران/ ايران hadi.nazari@modares.ac.ir
الباحث :وسام جثير عبيد -قسم اللغة العربية / كلية العلوم الانسانية / جامعة تربيت مدرس / طهران/ ايران alqazzawi.wissam@modares.ac.ir

The Grammatical Governor in the Works of Mahdi Al-Makhzumi and Tammam Hassan: A Comparative Evaluative Study in Light of Their Grammatical Simplification Projects

الملخص

يتناول البحث موقف مهدي المخزومي وتمام حسان من نظرية العامل النحوي في ضوء مشروعيهما لتيسير النحو العربي، وينطلق من أن اتفاقهما في رفض السلطة التفسيرية للعامل لا يعني وحدة الأساس الذي صدر عنه الحكم ولا وحدة البديل الذي أقيم في مقابله .ويعتمد المنهج الوصفي التحليلي مع الإفادة من الموازنة والتقويم، فيتتبع صورة العامل التي استهدفها كل منهما بالنقد، ويختبر مسوغات هذا النقد في ضوء النصوص التراثية والحديثة التي استندت إليها الدراسة، ثم ينظر في البدائل التي اقترحها المشروعان ومدى قدرتها على تفسير العلاقات النحوية وتحقيق التيسير .ويخلص إلى أن المخزومي يوجه اعتراضه أساسًا إلى تحويل العامل من أداة وصفية إلى علة مفترضة تفسر العلامة وما يترتب عليها من تقدير وتعليل، ويرد التحليل إلى الوظيفة والإسناد والاستعمال، في حين يجعل تمام حسان قصور العامل ناشئًا من انفراده بالتفسير ويقيم في مقابله التعليق وتضافر القرائن .كما يبين أن القيمة التيسيرية للموقفين لا تتحقق بمجرد إسقاط العامل، وإنما بقدرة البديل على تفسير الظاهرة من داخل اللغة وتقليل الوسائط الافتراضية مع المحافظة على الكفاية التحليلية.

الكلمات المفتاحية :العامل النحوي، مهدي المخزومي، تمام حسان، التيسير النحوي، التعليق، تضافر القرائن، الوظيفة النحوية.

Abstract

This study examines the positions of Mahdi Al-Makhzumi and Tammam Hassan on the theory of the grammatical governor in light of their respective projects for the simplification of Arabic grammar. It proceeds from the premise that their agreement in rejecting the explanatory authority of the grammatical governor does

not imply that their judgments are based on the same foundations or that they propose the same alternative in its place. The study adopts a descriptive-analytical approach, while also employing comparison and evaluation. It traces the conception of the grammatical governor targeted by each scholar's criticism, examines the grounds for this criticism in light of the classical and modern texts on which the study draws, and then considers the alternatives proposed by the two projects and the extent of their ability to explain grammatical relations and achieve simplification.

The study concludes that Al-Makhzumi's objection is directed primarily at transforming the grammatical governor from a descriptive device into a presumed cause that explains the grammatical marker and the consequent reliance on reconstruction and justification. He instead grounds grammatical analysis in function, predication, and usage. Tammam Hassan, by contrast, attributes the inadequacy of the grammatical governor to its being treated as the sole explanatory principle and replaces it with syntactic relations and the convergence of contextual clues. The study also demonstrates that the simplifying value of the two positions is not achieved merely by eliminating the grammatical governor, but rather by the ability of the proposed alternative to explain linguistic phenomena from within the language itself, reduce hypothetical intermediaries, and preserve analytical adequacy.

المقدمة

مثّلت نظرية العامل واحدًا من أكثر أصول التحليل النحوي حضورًا في تاريخ الدرس العربي؛ إذ اتصل بها تفسير العلامات الإعرابية وتنظيم أبواب النحو وتحديد العلاقات بين العناصر، ثم تشعبت عنها مسائل التقدير والمحل والتعليل .ولم يبق العامل، في صورته المتأخرة، مجرد اصطلاح يصف ارتباط عنصر بآخر، بل غدا مبدأً تفسيريًا تُرد إليه ظواهر متعددة، الأمر الذي جعله موضعًا رئيسًا للنقد لدى دعاة التجديد والتيسير .ويبرز مهدي المخزومي وتمام حسان في هذا السياق؛ لأن موقفهما من العامل يتصل بتصورهما لطبيعة الدرس النحوي وطرائق تفسير الظاهرة :فالمخزومي يرد التحليل إلى اللغة واستعمالها ووظائف عناصرها، في حين ينطلق تمام حسان من تصور علائقي يجعل المعنى النحوي نتيجة تضافر القرائن . ومن هنا لا يكتفي البحث بإثبات اتفاقهما في رفض السلطة التفسيرية للعامل، بل يتجه إلى الكشف عن أساس الحكم عند كل منهما، والبديل الذي أقامه، ومدى قدرته على تحقيق التيسير من غير إخلال بالكفاية التحليلية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن الاتفاق الظاهر بين المخزومي وتمام حسان في رد نظرية العامل قد يوحي بوحدة موقفهما، مع أن نصوصهما تكشف اختلافًا في صورة العامل المستهدفة بالنقد، وفي الأساس الذي صدر عنه الحكم، وفي طبيعة البديل المقترح .ومن ثم تتحدد المشكلة في السؤال الرئيس الآتي :إلى أي مدى يمثل رفض العامل عند المخزومي وتمام حسان موقفًا واحدًا، وما قدرة البديل الذي قدمه كل منهما على تفسير العلاقات النحوية وتحقيق غاية التيسير؟ ويتفرع من ذلك النظر في حدود نقدهما للتراث، ومقدار ما يقوم عليه من تمييز بين العامل بوصفه أداة وصفية والعامل بوصفه علة مفترضة تستدعي التقدير والتعليل.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من تناوله قضية مركزية في مشروعي المخزومي وتمام حسان، ومن انتقاله من مجرد عرض موقفهما الرافض للعامل إلى تقويم الأسس التي قام عليها الرفض والبدائل التي صاحبتْه .كما تتجلى أهميته في وصل الموقفين بجذورهما التراثية وباتجاهات النقد الحديث، بما يتيح تحديد موضع التجديد الحقيقي، وبيان ما إذا كان التيسير متحققًا بإلغاء المصطلح نفسه أم بإعادة بناء وظيفته التفسيرية على نحو أكثر اتصالًا باللغة واستعمالها.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحديد صورة العامل التي استهدفها كل من المخزومي وتمام حسان بالنقد، وبيان الأسس المنهجية التي صدر عنها حكم كل منهما، وتحليل البدائل التي أقاماها في مقابل العامل، ثم موازنة هذه البدائل في ضوء قدرتها على تفسير العلاقات النحوية وتقليل التقدير والافتراض . كما يهدف إلى تتبع الجذور التراثية والحديثة لنقد العامل، وتحديد مقدار الإضافة في المشروعين، والوصول إلى تقويم يميز بين التيسير المنهجي والتيسير الشكلي.

فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن اتفاق المخزومي وتمام حسان في رفض السلطة التفسيرية للعامل لا يعني وحدة الموقف؛ إذ يُفترض أن المخزومي يركز على نقد العامل حين يتحول إلى علة مفترضة، ويستعيض عنه بالوظيفة والإسناد والسياق والاستعمال، في حين يركز تمام

حسان على قصور التفسير الأحادي ويقيم في مقابله التعليق وتضافر القرائن .كما يفترض البحث أن القيمة التيسيرية للموقفين لا تُقاس بمجرد حذف العامل، بل بقدرة البديل على تفسير الظاهرة من داخل اللغة، وأن التراث النحوي لا يقدم صورة واحدة للعامل بما يستلزم تقييد الأحكام العامة عليه.

حدود البحث

تقتصر الدراسة موضوعيًا على موقف مهدي المخزومي وتمام حسان من نظرية العامل النحوي وما يتصل به مباشرة من التقدير والتعليل والعلامة الإعرابية والبدائل التفسيرية .وتتركز مادتها الأساسية في كتابي المخزومي» في النحو العربي :نقد وتوجيه «و»في النحو العربي :قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث«، وكتاب تمام حسان» اللغة العربية معناها ومبناها«، مع الإفادة من» اللغة بين المعيارية والوصفية .«أما النصوص التراثية وآراء المحدثين فتوظف بالقدر الذي يخدم الموازنة وتحديد الجذور ومقدار التجديد، ولا يستهدف البحث استقصاء تاريخ نظرية العامل في جميع مصادرها.

منهج البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، باستقراء النصوص التي تكشف موقف كل من المخزومي وتمام حسان من العامل وتحليل مسوغات الحكم وتطبيقاته، مع الإفادة من الموازنة والتقويم في مقابلة الموقفين بالنصوص التراثية والحديثة ذات الصلة .ويقوم التقويم على ثلاثة معايير مترابطة : تحديد صورة العامل موضع النقد، وفحص البديل الذي أقيم في مقابله، واختبار مقدار ما يحققه البديل من وضوح واقتصاد تفسيري مع المحافظة على قدرته على تحليل الظاهرة.

المبحث الأول :العامل النحوي وموقعه من الاتجاه التيسيري

لا يمكن تقويم الموقف الحديث من العامل من غير التمييز بين وجود المصطلح في التراث وبين الصورة النظرية التي تراكمت حوله .فسيبويه يعزي تغير أواخر الكلمات إلى العوامل في حديثه عن» باب مجاري أواخر الكلم من العربية«، إذ قال» :لما يحدث فيه العامل) «سيبويه، ١٩٨٨م، ١٣/١ .(ويثبت هذا النص حضور فكرة العمل في مرحلة مبكرة، لكنه لا يكفي للحكم بأن كل ما عرفه النحو اللاحق من تقديرات وتعليلات كان حاضرًا بالصورة نفسها .بل إن سيبويه يراعي المعنى وقصد المتكلم في مواضع أخرى، ومن ذلك قوله» :كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى) «المصدر نفسه، ٣٤/١.(

ويقدم ابن جني تصورًا مختلفًا لمصدر العمل بقوله» :فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره) «ابن جني، ١٩٩٩م، ١١٠/١–١١١ .(وهو لا يلغي العمل، وإنما ينقله من الألفاظ إلى المتكلم .وتكتسب هذه الملاحظة أهمية في تقويم المحدثين؛ لأن بعض نقدهم يكون أقوى حين يتجه إلى السببية التي أضيفت إلى العامل، وأقل إحكامًا إذا امتد إلى كل استعمال وصفي لمفهوم العمل.

ويظهر مسار آخر عند عبد القاهر الجرجاني، إذ يجعل النظم قائمًا على العلاقات ومعاني النحو، فيقول إن النظم هو» تعليق بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض) «الجرجاني، ١٩٩٢م، ٤٦٦/١(، ويرد صحة النظم وفساده إلى» معاني النحو وأحكامه) «المصدر نفسه، ٤٨٨/١ .(ولا يمثل هذا إلغاءً للنحو، لكنه يفتح طريقًا يجعل العلاقات القائمة بين الكلمات مركزًا للتحليل، وهو الطريق الذي سيعيد تمام حسان توظيف بعض مفاهيمه في بناء بديله.

أما ابن مضاء القرطبي فقد صرح باعتراضه بقوله» :قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ...فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي) «ابن مضاء، ١٩٧٩م، ٦٩ .(فالاعتراض على ضرورة العامل ليس وليد العصر الحديث، غير أن الإلغاء يظل محتاجًا إلى تفسير بديل للعلاقات التي كان العامل يتولى جمعها.

وفي الدرس الحديث اتسع النقد حين ارتبط التيسير بمراجعة أصول التحليل .يقول إبراهيم مصطفى» :تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها، هو عندي خير كثير، وغاية تُقصد، ومطلب يُسعى إليه) «مصطفى، ١٩٣٧م، ١٩٥(، كما اعترض على جعل الإعراب» حكمًا لفظيًا خالصًا «)المصدر نفسه، ٤١ .(ويرى أحمد عبد الستار الجواري أن العامل» هو السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه) «الجواري، ١٩٨٤م، ٤٦ .(وهذه المواقف تكشف أن نقد العامل أصبح جزءًا من سؤال أوسع عن وظيفة النحو وصلته بالمعنى والاستعمال.

ومع ذلك لا يكفي الاتفاق على الاعتراض لإثبات أن حذف العامل يحقق التيسير تلقائيًا .فكل مشروع يرفض مبدأً مركزيًا مطالب بأن يبين كيف ستفسر الظواهر التي كان ذلك المبدأ يجمعها .ولذلك ينبغي أن تقاس قيمة موقف المخزومي وتمام حسان بثلاثة أمور :صورة العامل التي رُدت، وطبيعة البديل الذي أقيم، ومقدار الوضوح والاقتصاد الذي حققه ذلك البديل.

المبحث الثاني :العامل النحوي عند مهدي المخزومي

تمثل نظرية العامل إحدى القضايا المركزية التي انطلق منها مهدي المخزومي في تقويم الدرس النحوي .وقد أعلن موقفه بقوله» :فقد حاولت في هذه الفصول– ما وسعني ذلك –أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل «)المخزومي، ١٩٨٦م، ١٦ .(ويتضح أن اعتراضه لا يتجه إلى العلاقات النحوية في ذاتها، وإنما إلى تفسيرها على أساس قوة عاملة تُنسب إليها القدرة على إحداث الأثر الإعرابي.

ويكشف المخزومي عن مبرر الحكم حين يقول» :الواقع أن القول بالعامل، والتمسك بفكرة العمل، وما يستتبع ذلك من لجوء إلى الاعتبارات العقلية في تفسير تأليف، أو توضيح بناء، إنما يمثل عهدًا كان يجهل طبيعة الدرس النحوي، ويجهل أن النحو درس لغويّ يخضع لاعتبارات لغوية محضة، لا مكان بينها لحكم العقل، ولا لمنطق العقل) «المخزومي، ١٩٨٥م، ٢٢٩ .(فاعتراضه هنا منهجي، إذ يريد أن يكون تفسير الظاهرة مستمدًا من اللغة لا من بناء عقلي سابق عليها.

ويتأكد ذلك بقوله» :ولكن النحاة بعد أن سيطرت فكرة العامل على أذهانهم، ونزلوا العامل منزلة العلة ...أخذوا يعالجون موضوع إسناد الفعل إلى فاعله في ضوء ما انتهجوه من اعتبارات فلسفية) «المخزومي، ١٩٨٦م، ١٦٢ .(وتحدد عبارة» نزلوا العامل منزلة العلة «موضع الاعتراض بدقة؛ فالمشكلة عنده في تحول العامل من أداة وصف إلى علة مفترضة تنتج الحركة وتفرض التقدير والتأويل.

ولا يحصر المخزومي أثر العامل في العلامة الإعرابية، بل يراه مؤثرًا في بناء المادة النحوية .يقول» :كان النحاة يدركون هذا، ويعرفون ما كان أصلًا، وما كان محمولًا عن الأصل، ولكنهم لم يدرسوها ...لأنها تؤدي في نظرهم وظيفة العامل) «المخزومي، ١٩٨٥م، ٢٣١–٢٣٢ .(ويرى في التوكيد أنهم» قصروا معالجتهم هذا الموضوع الحيوي على جانب من جوانبه ...لأنهم لم يكونوا ليعنوا به لولا ما له من صلة بالعامل) «المصدر نفسه، ٢٣٤(، ثم يضيف» :فللتوكيد صور أخرى ...ولكني ازعم انهم تجاهلوها؛ لأنها لا تحقق لهم هدفًا ...وليس لها صلة بالعامل) «المصدر نفسه، ٢٣٥.(

وتكشف هذه النصوص اتساع حكمه؛ إذ يجعل العامل مؤثرًا في اختيار موضوعات الدرس وطرائق معالجتها .غير أن هذا الاتساع يقتضي الاحتراز ؛ فلا يكفي وجود العامل في باب ما لإثبات أنه السبب الوحيد في تضييق المعالجة .ومن ثم يكون الحكم أقوى حين يبين المخزومي أثر العامل في تفسير ظاهرة محددة، وأقل حسمًا حين يحمل عليه اتجاهًا واسعًا في تاريخ النحو من غير تمييز بين المراحل والنحاة.

ويظهر المعيار نفسه في الأدوات، إذ يقول» :وتدخل) لا (لتنفي النسبة المدركة بين المسند إليه والمسند، ولا وظيفة لها إلا النفي، أما العمل فمن اختراعهم) «المخزومي، ١٩٨٥م، ٢٥١ .(ويرى في الجزم أن النحاة» راحوا يعالجون الجزم على النحو الذي جروا عليه في معالجة الحركات، واعتبارها آثارًا لعوامل) «المصدر نفسه، ٢٩٨ .(وفي الموضعين يرد التحليل إلى وظيفة الأداة وطبيعة الأسلوب، ويصبح السؤال :ماذا يضيف افتراض العمل بعد إمكان تفسير الظاهرة من داخل التركيب؟

أما البديل فيتضح في تفسيره للعلامة الإعرابية، إذ يقول» :إن الضمة ليست أثرًا لعامل لفظي، ولا معنوي، وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية) «المخزومي، ١٩٨٦م، ٧٠ .(فالحركة لا يصنعها عامل متسلط على الكلمة، بل تكشف قيمة نحوية اقتضاها انتظام التركيب .وبذلك يتحول السؤال من البحث عن سبب الحركة إلى الكشف عن الوظيفة التي تؤديها.

ويتصل هذا البديل بمبدأ أوسع عند المخزومي؛ فهو يؤكد أن» الأحكام النحوية لا تستنبط من خارج الدرس النحوي، ولكنها تستنبط من الدرس النحوي نفسه) «المخزومي، ١٩٨٦م، ١٥٣ .(ومن هنا تتعاون الوظيفة والإسناد والسياق والاستعمال في بناء تفسير بديل، من غير أن يجمعها المخزومي في نظرية واحدة ذات قائمة محددة من القرائن .وهذه السمة تمنح مشروعه مرونة وقربًا من التطبيق، لكنها تجعل البديل أقل تقنينًا من تصور تمام حسان.

وتظهر القيمة التيسيرية في تقليل الوسائط بين النص والتحليل؛ فبدل أن يبدأ المعرب بالعلامة ثم يبحث عن عاملها ثم يقدر عاملًا إذا غاب، يريد المخزومي أن يبدأ من التركيب ووظائف عناصره .ومع ذلك لا ينبغي أن يقاس النجاح بعدد المصطلحات الملغاة، بل بقدرة التحليل الوظيفي على تفسير الحالات المختلفة من غير افتراضات بديلة غير مضبوطة.

ولا يمثل موقف المخزومي قطيعة مطلقة مع التراث .فابن مضاء سبقه إلى الاعتراض على العامل، وقطرب قدم تفسيرًا للإعراب خارج التأثير العاملي حين قال» :فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ليعتدل الكلام) «نقله الزجاجي، ١٩٨٦م، ٧٠–٧١ .(غير أن المخزومي يفترق عن هذه الاتجاهات في جعل الوظيفة والإسناد والاستعمال أساسًا لإعادة التفسير.

وفي الدرس الحديث يلتقي مع إبراهيم مصطفى في رفض سلطان العامل، ومع الجواري في ربطه بتعقيد الإعراب، لكنه لا يكرر أيًا منهما حرفيًا . ومن ثم تكمن خصوصيته في ربط نقد العامل بمنهج أوسع يريد أن يعيد النحو إلى مادته اللغوية، لا في مجرد الدعوة إلى إلغاء العامل.

ويزداد موقع المخزومي وضوحًا إذا وضع داخل اتجاه المحدثين الناقد للعامل .فقد رأى عبد المتعال الصعيدي أن عامل الابتداء والتجرد من الناصب والجازم من التكلف الذي يمكن الاستغناء عنه) ينظر :الصعيدي، ١٩٤٧م، ١٢٢(، وربط إبراهيم السامرائي القضية بالتيسير بقوله : »وعلى هذا فلا بد لنا ونحن نتشبث بفكرة تيسير النحو لطالب العربية أن نأخذ بفكرة إلغاء العامل) «...السامرائي، د.ت، ٢٠٠ .(ويكشف هذا السياق أن المخزومي لم ينفرد بأصل الدعوة إلى الإلغاء، وإنما تبرز خصوصيته في تحويل الرفض إلى معالجة تطبيقية تستند إلى الإسناد والوظيفة والاستعمال.

وتفيد ملاحظة عامر رشيد السامرائي في تقويم هذا الاتجاه؛ إذ رأى أن المحاولات السابقة» ما جاوزت كونها إشارات إلى بعض مواطن الداء ...لم يقولوا بعمل إيجابي بناء من شأنه إزالة ما يشكون منه) «السامرائي، ١٩٦٥م، ١٠٦ .(وعلى هذا المعيار لا تقاس قيمة المخزومي بحدة نقده للعامل، بل بمقدار ما استطاع أن يضع مكانه من تفسير للعلامة والأداة والعلاقة .ومن هنا تصبح عبارته في أن الضمة مظهر للوظيفة النحوية، وربطه الحكم بالإسناد والاستعمال، هي الجانب البنائي الذي يمنح مشروعه خصوصيته داخل حركة التيسير الحديثة.

المبحث الثالث :العامل النحوي عند تمام حسان

تمثل نظرية العامل إحدى القضايا التي أعاد تمام حسان النظر فيها في ضوء تصوره للعلاقات النحوية، إذ يقول» :أكثر النحاة من الكلام عن العامل باعتباره تفسيرًا للعلاقات النحوية ...وجعلوه تفسيرًا لاختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي «)حسان، ٢٠٠٤م، ١٨٥ .(فالحكم لا يتجه إلى الإعراب أو العلاقات نفسها، وإنما إلى جعل العامل أصلًا تفسيريًا تتفرع عنه العلامة والتقدير والمحل.

ويربط حسان النظرية بالتعليل بقوله» :لقد كان التعليل في دراسة اللغة مسؤولًا كذلك عن خلق نظرية العامل، فالفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء) «...حسان، ١٩٩٢م، ٥١ .(ومن ثم يتجاوز اعتراضه جزئيات العامل إلى المنهج الذي يجعل الظاهرة معلولة بسبب مفترض خارج العلاقات التي يكشفها التركيب.

ولا يستقيم فهم هذا الحكم بمعزل عن البديل؛ فهو يقول» :إن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية) «حسان، ٢٠٠٤م، ١٨٩(، ثم يقرر أن» التعليق إذا هو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة :الإعراب) «المصدر نفسه، ١٨٩ .(وبذلك ينتقل مركز التفسير من تأثير عنصر في آخر إلى الروابط القائمة بين أجزاء التركيب.

وقد أفاد حسان من عبد القاهر الجرجاني في بناء هذا التصور، ونقل عنه قوله» :فلا ترى كلامًا قد وصف بصحة نظم أو فساده ...إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد ...إلى معاني النحو وأحكامه) «حسان، ٢٠٠٤م، ١٨٨ .(غير أن نظرية القرائن ليست امتدادًا مباشرًا للنظم؛ لأن حسان يعيد تصنيف الأدلة ويجعل التعليق إطارًا تتعاون داخله قرائن لفظية ومعنوية.

ويتضح التحول في موقفه من العلامة الإعرابية، إذ يقول» :لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظًا من اهتمام النحاة فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل) «حسان، ٢٠٠٤م، ٢٠٥(، ثم يقرر أن» العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى) «المصدر نفسه، ٢٠٧ .(فهو لا يرفض العلامة، بل يرفض استقلالها بوظيفة التعيين.

ويبلغ البديل وضوحه حين يقول» :وإذا كان العامل قاصرًا عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها، فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالتقسيط بين قرائن التعليق النحوي معنوية ولفظية ولا تعطي للعلامة الإعرابية أكثر مما تعطي لأية قرينة أخرى من الاهتمام) «حسان، ٢٠٠٤م، ٢٣٢ .(كما يقرر أن» القرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى) «المصدر نفسه، ٢٣٢.(

ومن هنا يصبح قصور العامل عند تمام ناشئًا من أحادية التفسير، في حين يقوم البديل على توزيع الوظيفة بين الصيغة والرتبة والمطابقة والربط والتضام والأداة والعلامة والإسناد وغيرها .وهذه النقلة تمنح رفض العامل معنى بنائيًا؛ لأن الإلغاء من غير بديل لا يفسر العلاقات.

ويرتبط التقدير بهذا التحول .فحسان ينتقد ما بُني على العامل من تقديرات، لكنه لا يرفض الحذف أو التقدير بإطلاق؛ إذ يقول» :ولا شك أن التضام مبرر لقبول التقدير سواء عند الاستتار أو عند الحذف ...فيكون هذا التطلب أساساً لقبول تقدير المستتر أو المحذوف ...وتتضافر معه بالطبع قرائن أخرى كسبق الذكر عند الحذف وكدلالة الصيغة عند الاستتار) «حسان، ٢٠٠٤م، ٢٢٤ .(ويقول إن الحذف» إنما يكون بقرينة لفظية أيضاً، ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة) «المصدر نفسه، ٢٢١.(

وبذلك ينتقل الخلاف من وجود التقدير إلى مسوغه :لا يقبل العنصر المحذوف لأنه مطلوب لحفظ قاعدة العامل، وإنما لأنه مسند إلى قرينة .وهذا التحديد يمنع من توسيع موقف حسان إلى رفض كل ما لا يظهر في سطح التركيب.

ويبدو التقارب بين حسان وابن مضاء واضحًا في رفض ضرورة العامل، لكن حسان نفسه يرى أن ابن مضاء» بعد أن أبان فسادها بالحجج المنطقية لم يأت بتفسير مقبول) «حسان، ٢٠٠٤م، ١٨٥ .(وتكشف العبارة عن معيار يمكن أن يطبق على حسان نفسه؛ فالتعليق وتضافر القرائن لا يثبت نجاحهما بمجرد كونهما بديلًا، بل بقدرتهما على تفسير العلاقات بوضوح واقتصاد.

ولا يخلو التراث من الاعتراض على بعض الجدل المتولد من تعيين العامل؛ فقد رأى أبو حيان في بعض الخلافات أنه» ليس لهذا الخلاف فائدة، ولا ينشأ عنه حكم نطقي) «نقله السيوطي، د.ت، ٥٥٩/٢ .(ولا يمثل ذلك رفضًا للعامل، لكنه يقترب من اعتراض حسان على تضخم وظيفته حين لا يترتب على الخلاف فرق في المعنى أو الحكم.

وفي الدرس الحديث يلتقي حسان مع إبراهيم مصطفى في رفض سلطان العامل، لكنه يفترق عنه في البديل؛ فإبراهيم مصطفى يعيد تفسير الحركات في ضوء معانيها، بينما يجعل حسان العلامة قرينة لا تستقل بتعيين الوظيفة .ومن ثم تكمن خصوصيته في ربط نقد العامل بنظام يحاول توزيع الوظيفة التفسيرية على العلاقات والقرائن.

وتضع آراء المحدثين مشروع تمام حسان في سياقه الصحيح .فإبراهيم مصطفى سبقه إلى الدعوة إلى» تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها «)مصطفى، ١٩٣٧م، ١٩٥(، والجواري عد العامل» هو السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه) «الجواري، ١٩٨٤م، ٤٦(، وإبراهيم السامرائي ربط إلغاءه بالتيسير .لذلك لا يكون مجرد الرفض موطن جدة تمام، بل في الطريقة التي أعاد بها توزيع الوظيفة التفسيرية على التعليق والقرائن.

وقد التفت محمد حماسة عبد اللطيف إلى هذا الجانب حين وصف مشروع تمام بأنه» محاولة جادة في إعادة تصنيف النحو العربي تقوم على إلغاء العامل، وقد رسم خطتها ووضع أسسها الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها) «عبد اللطيف، ١٩٨٤م، ١٩٩ .(وتدل عبارة» إعادة تصنيف «على أن قيمة المشروع تتجاوز الهدم إلى البناء؛ إذ لم يترك تمام العلاقات بلا تفسير، بل حاول أن يجعل الإسناد والرتبة والمطابقة والربط والتضام والأداة والعلامة أجزاءً من جهاز تتضافر عناصره في تحديد المعنى.

المبحث الرابع :موازنة تقويمية بين الموقفين

يضع موقف المخزومي وتمام حسان الموازنة أمام سؤال يتجاوز اتفاقهما الظاهر على رفض العامل :ما الذي رفضه كل منهما، وبأي معيار، وهل أدى الرفض إلى بديل تفسيري يؤدي الوظيفة التي كان العامل يؤديها؟ فالمشكلة عندهما لا تتعلق بالمصطلح في ذاته، وإنما بطريقة تفسير العلاقات وما تولد عنها من تقدير وتعليل.

يتجه اعتراض المخزومي إلى العامل حين يتحول من وسيلة لوصف العلاقة إلى علة مفترضة تفسر العلامة وما يجري في التركيب، ويتأسس حكمه على معيار لغوي يختبر التفسير بقدر اتصاله بالأسلوب والاستعمال .فإذا أمكن تحديد وظيفة العنصر وعلاقته بغيره من خلال الإسناد والسياق وطبيعة التركيب، انتفت الحاجة إلى افتراض قوة عاملة وراءه.

أما تمام حسان فيركز على قصور العامل عن تفسير شبكة العلاقات حين ينفرد بالدور التفسيري، ولذلك لا يستبدل به عنصرًا واحدًا، بل يوزع الوظيفة على التعليق والقرائن .ومن هنا يكون الفرق بين المشروعين أعمق من الفرق في المصطلح :المخزومي يتخذ الاستعمال والوظيفة محكًا للحكم، وتمام يعيد تنظيم أدوات التفسير داخل بناء علائقي.

ويكشف الرجوع إلى التراث أن الحكمين يحتاجان إلى التقييد .فسيبويه يستعمل العامل مع مراعاة المعنى، وابن جني يبقي العمل ويغير مصدره، والجرجاني يقدم تصورًا للعلاقات أفاد منه حسان، وابن مضاء يهاجم ضرورة العامل .ولذلك لا يصح جعل النحو القديم كله ممثلًا لصورة واحدة من السببية العامليّة.

ولا يعني هذا إسقاط نقد المشروعين؛ لأن توسع العامل وما تولد عنه من خلافات وتقديرات يمثل موضعًا حقيقيًا للمراجعة .لكنه يعني أن موضوع النقد الأدق هو الصورة التي اكتسب فيها العامل سلطة تفسيرية واسعة، لا كل استعمال للمصطلح في التراث .وبهذا يمكن الجمع بين قبول جوهر النقد وإنصاف تنوع الموروث.

وتظهر المسافة بين البديلين في أن المخزومي يستند إلى الإسناد والوظيفة والأسلوب والاستعمال وفق ما تقتضيه المسألة، من غير أن يجمعها في مبدأ واحد .أما تمام فينظم هذه العناصر في تصور يقوم على التعليق وتضافر القرائن .ولهذا قد يلتقي المشروعان في النتائج مع اختلاف الطريق الذي يصل به كل منهما إليها.

ويتميز بديل المخزومي بقلة الوسائط وقربه من التطبيق، لكنه يحتاج إلى مزيد من الضبط حين تتعدد الأدلة أو تتعارض .أما بديل تمام فيتميز باتساعه وقدرته على توزيع الوظيفة بين أكثر من قرينة، لكنه يواجه سؤالًا عن مراتب القرائن وكيفية الحسم عند تعارضها .ومن ثم لا تكون كثرة القرائن أو قلتها معيارًا كافيًا للتيسير.

إن التيسير لا يتحقق بمجرد حذف العامل من جهاز المصطلحات .فقد يكون حذف المصطلح شكليًا إذا بقيت الافتراضات نفسها تحت أسماء أخرى، وقد يكون الإبقاء عليه غير معقد إذا استعمل وصفًا إجرائيًا محدودًا لا علة ميتافيزيقية .لذلك يقاس النجاح بقدرة البديل على تفسير الظاهرة بوضوح ومن غير افتراض لا تسنده اللغة.

وعلى هذا الأساس يرى البحث أن الأثر الحقيقي لموقف المخزومي وتمام يتمثل في تحويل السؤال من البحث عن المؤثر الذي أحدث العلامة إلى تفسير العلاقة والوظيفة التي يثبتها التركيب .وهذه النقلة هي جوهر التيسير المنهجي في المشروعين، مع اختلاف بناء البديل ومدى تقنينه.

وتظل حدود الحكم قائمة حيث يمكن للعامل، منزوعًا من السببية والافتراض، أن يؤدي وظيفة وصفية أو تعليمية .فرفض العامل علةً مفسرة لا يستلزم منطقيًا رفض كل قيمة إجرائية للمفهوم .وهذه النتيجة تسمح بقراءة أكثر توازنًا للمشروعين؛ إذ تقبل نقد تضخم النظرية من غير أن تجعل التيسير مرادفًا لمحو المصطلح من تاريخ النحو.

تكشف قراءة الموقفين أن مفهوم» الرفض «نفسه يحتاج إلى ضبط .فليس كل اعتراض على العامل دعوة إلى حذف العلاقات التي كان يصفها، وإنما قد يكون اعتراضًا على تفسير تلك العلاقات بالسببية .ومن هذه الزاوية يلتقي المشروعان في تحرير العلاقة النحوية من تصور التأثير، لكنهما لا يلغيان الحاجة إلى بيان سبب انتظام العناصر داخل التركيب .وهذا هو الموضع الذي تنتقل فيه قيمة البحث من تاريخ المصطلح إلى كفاية التحليل.

ويبدو المخزومي أكثر التصاقًا بالسؤال التطبيقي :ما الوظيفة التي يؤديها العنصر؟ وما الذي يثبته الاستعمال؟ لذلك تأتي بدائله موزعة في تطبيقاته، ولا تظهر في صورة منظومة اصطلاحية مغلقة .أما تمام حسان فيتحرك من سؤال نظري أوسع عن وسائل الكشف عن المعنى النحوي، ولذلك احتاج إلى تصنيف القرائن وتقسيمها .والفرق بين المسارين يفسر لماذا قد يبدو الأول أيسر في بعض التطبيقات، بينما يبدو الثاني أشمل في بناء تصور عام.

كما أن استحضار التراث في الموازنة لا يراد به نفي جدة المشروعين، بل تحديد موضع الجدة .فالجدة لا تقع في اكتشاف المعنى أو العلاقة أو الاعتراض على العامل لأول مرة، وإنما في إعادة ترتيب هذه العناصر داخل مشروع حديث للتيسير .المخزومي يجعلها أدوات لمراجعة أبواب النحو وتفسيراته، وتمام يجعلها مكونات في نظرية تضافر القرائن .وبذلك تصبح الصلة بالتراث عنصرًا في تفسير التجديد لا نقيضًا له.

ومن الناحية التقويمية، لا ينبغي أن يتحول رفض العامل إلى حكم معياري جديد يفرض على كل تحليل .فإذا كان الاعتراض الأصلي على العامل أنه فرض على اللغة تفسيرًا لا تحتاجه، فإن البديل يفقد منطقه إذا تحول هو الآخر إلى قالب يفرض على كل ظاهرة من غير اختبار .لذلك يظل الاستعمال والقدرة التفسيرية معيارين حاسمين في الحكم على كلا المشروعين.

وتبرز هنا أهمية التمييز بين التيسير التعليمي والتيسير المنهجي .فقد يكون التحليل القرائني أدق علميًا لكنه أكثر حاجة إلى تدريب اصطلاحي، وقد يكون التحليل الوظيفي المباشر أيسر للمتعلم لكنه يحتاج إلى توضيح كافٍ للحدود .ومن ثم لا يمكن اختزال نجاح المشروع في سهولة العرض، بل ينبغي النظر إلى مقدار ما يزيله من افتراضات من غير أن يفقد القدرة على تفسير الظاهرة.

إن القيمة المشتركة للمشروعين تتمثل في إعادة الاعتبار إلى العلاقات القائمة في الكلام نفسه .فحين تصبح الوظيفة والإسناد والسياق والقرائن منطلقًا، ينخفض الاعتماد على ما لا يظهر في الاستعمال إلا بوصفه ضرورة صنعتها القاعدة .غير أن هذه القيمة لا تلغي الحاجة إلى مصطلحات إجرائية، ولذلك يبقى الباب مفتوحًا أمام إعادة تفسير العامل بدل محوه الكامل إذا استعمل للدلالة على علاقة لا على قوة مؤثرة.

وبذلك يمكن القول إن القضية لم تعد :هل العامل موجود أم غير موجود؟ بل :ما الوظيفة التي نحتاج المصطلح لأدائها؟ فإذا كان المقصود وصف الارتباط بين عنصرين أمكن النظر إليه أداةً إجرائية، وإذا كان المقصود قوة تحدث الحركة وتفرض المحذوفات دخل في دائرة النقد التي أقامها المخزومي وتمام حسان .وهذا التفريق يخفف حدة الثنائية بين التراث والتجديد ويجعل الموازنة أكثر دقة.

وتكشف هذه النتيجة أن التيسير الحقيقي لا يبدأ من حذف المصطلحات، بل من مراجعة الوظائف التفسيرية التي تؤديها .فالمصطلح قد يبقى ويتغير مفهومه، وقد يختفي ويبقى منطقه في صورة أخرى .ولهذا كان اختبار البديل أهم من إعلان الرفض؛ لأن نجاح المشروع يقاس بما يقدمه بعد النقد، لا بحدة النقد وحدها.

امتدادات الموازنة في ضوء القدماء والمحدثين

إذا نُظر إلى العامل من جهة أثره في تحليل الجملة، ظهر أن الخلاف لا يدور حول وجود علاقات بين أجزائها، فهذه العلاقات مسلَّمة عند المخزومي وتمام حسان كما هي مسلَّمة في جانب كبير من التراث، وإنما يدور حول اللغة التي نصف بها تلك العلاقات .فالتفسير العاملي يبدأ من عنصر يطلب عنصرًا أو يؤثر في علامته، في حين يبدأ المخزومي من القيمة التي يؤديها العنصر داخل التركيب، ويبدأ تمام من شبكة العلاقات التي تكشف عنها القرائن .وهذا التحول في نقطة البدء يغير صورة التحليل؛ إذ تصبح الحركة نتيجة دالة لا أثرًا لقوة مفترضة، ويصبح الارتباط النحوي علاقةً يمكن الاستدلال عليها من أكثر من وجه.

ويظهر أثر ذلك في الإسناد؛ فالمخزومي يعيد إليه منزلة مركزية في بناء الجملة، ويستعين به في تفسير الرفع ومراجعة بعض التصنيفات التي قامت على العامل .أما تمام حسان فيجعل الإسناد قرينة معنوية من القرائن، فلا يمنحه وحده السلطة التي سلبها من العامل .وهنا تتضح خصوصية كل بديل :المخزومي يقدم العلاقة الإسنادية حين تكون هي التي تكشف الوظيفة، بينما يقيد تمام قيمتها بعملها مع غيرها من الأدلة .ومن ثم لا يكفي اشتراكهما في الإسناد للقول بوحدة البناء النظري.

ومن زاوية الوظيفة النحوية، يقود موقف المخزومي إلى إعادة فهم العلامة بوصفها مظهرًا لقيمة يؤديها الاسم أو العنصر في التركيب .وهذا التحول يقلل الحاجة إلى السؤال عن» رافع «أو» ناصب «إذا كانت الوظيفة قد تحددت من بنية الجملة ومعناها .غير أن هذا لا يعني أن العلامة تصبح زائدة؛ فهي تظل دليلًا من أدلة التمييز، لكن علاقتها بالوظيفة تصبح علاقة كشف لا علاقة إنتاج .وفي هذا الموضع يقترب المخزومي من تمام، مع فارق أن تمام يصرح بأن العلامة قرينة واحدة لا تستقل بالدلالة.

وتبرز فائدة هذا الفرق في المواضع التي تضعف فيها العلامة أو تغيب؛ فالنظام العاملي يضطر أحيانًا إلى استحضار المحل أو التقدير حتى يحافظ على انتظام الإعراب، أما النظام القرائني فيستطيع توزيع مهمة التعيين على الرتبة والصيغة والمطابقة والإسناد والسياق .ويستطيع منهج المخزومي، من جهته، أن يرجع إلى الوظيفة وطبيعة الأسلوب .وبذلك يحاول المشروعان معالجة الظاهرة من غير جعل الحركة الظاهرة شرطًا وحيدًا لفهم العلاقة.

لكن نجاح هذا التحول يتوقف على التطبيق .فقولنا إن الوظيفة تحدد من السياق لا يكفي ما لم نبيّن أي عناصر السياق حاسمة، وقولنا إن القرائن تتضافر لا يكفي ما لم نوضح كيف تعمل حين تتعارض أو يغيب بعضها .وهنا تظهر ميزة النظرية عند تمام في أنها تسمي عددًا من القرائن وتحدد أنواعها، في مقابل ميزة المخزومي في أنه لا يحمّل المتعلم جهازًا اصطلاحيًا واسعًا .وبين الميزتين يبقى السؤال التيسيري مفتوحًا :أي المسارين يحقق كفاية أكبر بأقل قدر من التعقيد؟

ويمكن النظر إلى التقدير بوصفه اختبارًا مناسبًا لهذا السؤال .فالمخزومي ينتقد التقدير حين ينشأ من ضرورة العامل لا من ضرورة المعنى أو الاستعمال، وتمام حسان يقبل التقدير إذا قامت عليه قرينة .وفي الحالتين لا يكون العنصر غير الملفوظ مرفوضًا لذاته؛ فالعربية تعرف الحذف والاستتار، وإنما المرفوض هو أن يتحول النظام النظري إلى سبب لخلق عنصر لا يدل عليه الكلام .وهذا التفريق يمنع من نسبة موقف متطرف إلى أي من المشروعين.

ويصح الأمر نفسه في التعليل؛ فالمخزومي لا يرفض أن يكون للظاهرة تفسير، لكنه يعترض على التعليل الذي ينفصل عن الاستقراء ويتحول إلى بناء عقلي مستقل .وتمام يربط العامل نفسه بتاريخ التعليل، ثم يحاول استبدال السبب المفترض بعلاقات يمكن ملاحظتها في الكلام .ولذلك لا ينبغي وصف المشروعين بأنهما ضد التفسير؛ بل إنهما يريدان تغيير نوع التفسير من تعليل سببي مفترض إلى تفسير وظيفي أو علائقي.

أما عند تمام حسان، فإن المقابل المنهجي للعامل هو» التعليق «لا لأنه لفظ آخر للعمل، بل لأنه يغير اتجاه السؤال .فبدل أن نسأل :أي عنصر أثّر في أي عنصر؟ نسأل :ما الروابط التي جعلت هذا العنصر يؤدي هذه الوظيفة؟ وتدخل القرائن هنا بوصفها وسائل للكشف عن تلك الروابط . وإذا تحقق هذا التحول بالفعل في التطبيق، فإنه يمثل فرقًا حقيقيًا لا مجرد تبديل في المصطلحات.

غير أن الموازنة تقتضي الانتباه إلى إمكان عودة السببية في صورة أخرى .فإذا قيل إن قرينة بعينها» تحدد «الوظيفة دائمًا من غير نظر إلى بقية الكلام، فإنها قد تتحول عمليًا إلى عامل جديد وإن اختلف الاسم .ولهذا كانت فكرة التضافر عند تمام مهمة؛ لأنها تمنع احتكار قرينة واحدة للتفسير . كما أن اعتماد المخزومي على أكثر من مبدأ بحسب الظاهرة يمنع، في الأصل، من تحويل الوظيفة أو الإسناد إلى عامل بديل مطلق.

وتتضح أهمية هذا الاحتراز في تقويم التجديد .فالتجديد لا يتحقق بإبدال مصطلح تراثي بمصطلح حديث إذا بقي المنطق نفسه .فإذا صار» السياق « جوابًا جاهزًا لكل سؤال من غير تحليل لعناصره، أو صارت» القرائن «أسماءً جديدة للعوامل، فإن التيسير يكون شكليًا .أما إذا أدت المفاهيم الجديدة إلى قراءة العلاقات من النص نفسه وتقليل الافتراضات، فإنها تحقق تحولًا منهجيًا حقيقيًا.

ومن منظور التعليم، قد يبدو العامل جذابًا لأنه يقدم قاعدة مختصرة :هذا يرفع وذاك ينصب .غير أن الصعوبة تظهر حين تتكاثر العوامل وتتعدد صورها ويكثر التقدير لتفسير ما لا يطابق القاعدة البسيطة .أما البديل الوظيفي أو القرائني فيحتاج منذ البداية إلى فهم العلاقة والمعنى، لكنه قد يقلل عدد الاستثناءات والافتراضات لاحقًا .ولذلك ينبغي أن يقاس التيسير على امتداد عملية التعلم لا على سهولة العبارة الأولى فقط.

ويكشف هذا أن مفهوم التيسير في المشروعين ليس تعليميًا محضًا .فالمخزومي وتمام لا يهدفان فقط إلى جعل الكتاب المدرسي أقصر، بل إلى جعل التفسير نفسه أكثر اتصالًا بطبيعة اللغة .ومن هنا فإن البحث في العامل يلامس أساس المشروعين :هل يمكن أن يكون النحو أيسر إذا تغيرت طريقة تفسير الظاهرة، حتى لو احتاج البديل إلى مفاهيم جديدة؟ الإجابة التي يوحي بها المشروعان هي نعم، بشرط أن تكون المفاهيم الجديدة قابلة للتطبيق ولا تعيد إنتاج التعقيد.

ومن الناحية التاريخية، تكشف الموازنة أن العامل أدى وظيفة مهمة في تنظيم الصناعة النحوية، ولذلك لا يكون منصفًا النظر إليه بوصفه خطأً خالصًا .فقد أتاح للنحاة جمع ظواهر تحت قواعد وربط تغير العلامات بعناصر التركيب .غير أن الأداة التي تنجح في مرحلة من بناء العلم قد تصبح في مرحلة أخرى موضع مراجعة إذا اتسعت وظائفها أو تغيرت أسئلة البحث .ومن هنا يمكن فهم نقد المحدثين بوصفه مراجعة لوظيفة المفهوم لا محاكمةً لكل تاريخ النحو.

وفي هذا المستوى يختلف حضور شخصية الباحث عن مجرد الانحياز إلى أحد المشروعين .فالتقويم لا يقتضي اختيار» الفائز«، بل تحديد ما يفسره كل بديل وما يظل محتاجًا إلى بيان .ويبدو أن المخزومي يحقق اقتصادًا إجرائيًا أكبر، بينما يقدم تمام إطارًا نظريًا أكثر شمولًا .وقد يكون الجمع بين الاقتصاد والقدرة على تعدد الأدلة هو الاتجاه الأقدر على الإفادة من المشروعين معًا.

كما أن تضافر القرائن لا ينبغي أن يُقدَّم بوصفه نقيضًا مطلقًا لكل ما في التراث؛ فالتراث نفسه عرف الاعتماد على الرتبة والمعنى والسياق والقرائن الحالية وإن لم يجمعها في التصنيف نفسه .وتكمن إضافة تمام في جعل هذا التعدد أصلًا منظمًا، وفي نزع المركزية عن العلامة .وهذا تحديد أكثر دقة للجدة من القول إنه استبدل النحو القديم بنحو جديد.

وعلى الجهة الأخرى، لا ينبغي أن يُختزل المخزومي في كونه ناقدًا للعامل .فموقفه الإيجابي من الوظيفة والإسناد والاستعمال هو الذي يمنح النقد قيمته .ومن دون هذا الجانب البنائي يتحول الرفض إلى موقف سلبي .ولذلك كان من الضروري في هذا البحث أن تُقرأ النصوص الناقدة للعامل مع النصوص التي تفسر العلامة بالقيمة النحوية وترد الحكم إلى داخل الدرس اللغوي.

وتبين الموازنة كذلك أن المشروعين يختلفان في درجة التجريد .فالمخزومي أقرب إلى معالجة القضايا واحدة بعد أخرى، ويستخرج المبدأ من التطبيق .أما تمام فيبني إطارًا عامًا ثم يوزع داخله الأدلة .وهذه الفروق المنهجية تفسر اختلاف أسلوبهما في التيسير :الأول إصلاحي تطبيقي في جانب كبير منه، والثاني تنظيري يعيد بناء شبكة التحليل.

ولا يقتضي ذلك تفضيل التطبيق على النظرية أو العكس .فالتطبيق من غير إطار قد يفتقر إلى الاتساق بين المسائل، والنظرية من غير اختبار قد تصبح تجريدًا جديدًا .ومن ثم فإن القيمة العلمية للموازنة تكمن في جعل كل مشروع يكشف حدود الآخر :المخزومي يذكرنا بضرورة الاقتصاد والاتصال بالاستعمال، وتمام يذكرنا بضرورة تنظيم الأدلة وبيان علاقاتها.

وفي ضوء هذا كله، يصبح العامل مدخلًا مناسبًا لفهم معنى» الحكم التقويمي «في مشروعي التيسير .فالحكم لا يقف عند قول» العامل خطأ «أو »العامل معقد«، بل يتضمن معيارًا للرفض، وقراءةً لأثر المفهوم، واقتراحًا لبديل، ثم اختبارًا لذلك البديل .وكلما اكتملت هذه الحلقات كان الحكم أكثر قدرة على الإسهام في تجديد الدرس النحوي.

وتؤكد هذه الخلاصة أن الموازنة بين المخزومي وتمام حسان لا ينبغي أن تُبنى على إحصاء مواضع الاتفاق والاختلاف فقط .فالاتفاق على رفض العامل يخفي اختلافًا عميقًا في طريقة بناء المعرفة النحوية :هل نبدأ من الوظائف التي يكشفها الاستعمال ونبني منها التحليل، أم نبني إطارًا للقرائن ثم نفسر به الوظائف؟ وهذا السؤال هو الذي يمنح الموازنة بعدها المنهجي.

ويخلص البحث من هذا الحوار إلى أن العامل يصلح مثالًا كاشفًا لطبيعة التجديد النحوي كله :فالمشكلة ليست في قدم المصطلح أو حداثته، بل في الوظيفة التي يؤديها داخل التحليل .فإذا استعمل العامل وصفًا محدودًا لعلاقة لم يكن وجوده وحده سببًا للتعقيد، أما إذا تحول إلى علة تستدعي تقديرًا وتعليلًا لا يسندهما الكلام دخل في موضع النقد .وبالمقابل لا تكون الوظيفة أو القرينة أكثر صلاحًا لمجرد حداثة التعبير، وإنما بقدر ما تكشف من نظام الاستعمال وتقلل من الافتراض .وهذا هو المعيار الذي يجمع بين إنصاف التراث والإفادة من مشروعَي المخزومي وتمام حسان.

ومن ثم فإن الحكم على نجاح المشروعين ينبغي أن يفرق بين المستوى النظري والمستوى التطبيقي .فعلى المستوى النظري يبدو تمام أكثر إحكامًا في جمع أدواته داخل نظرية القرائن، بينما يبدو المخزومي أكثر اقتصادًا في المصطلح .أما على المستوى التطبيقي فإن الأفضلية لا تحسم مسبقًا؛

فقد يكون الرجوع إلى الوظيفة والإسناد كافيًا في تركيب، وتكون الحاجة في تركيب آخر إلى أكثر من قرينة .وهذا يؤكد أن التيسير ليس مذهبًا في تقليل الأدوات بقدر ما هو بحث عن القدر الضروري منها لتفسير الظاهرة من غير تكلف.

كما أن استحضار القدماء داخل الموازنة يمنع من بناء ثنائية حادة بين نحو تراثي قائم على العامل ونحو حديث قائم على المعنى .فسيبويه نفسه لا يعزل العمل عن مقتضيات البيان، وابن جني لا يمنح الألفاظ قوة حقيقية مستقلة، والجرجاني يجعل العلاقات ومعاني النحو أساس النظم، وابن مضاء يصرح بإمكان الاستغناء عن جانب من جهاز العامل .ولذلك فإن التجديد عند المخزومي وتمام لا يقوم على اكتشاف بديل غائب تمامًا عن التراث، بل على إعادة ترتيب عناصر كانت موجودة فيه ومنحها موقعًا جديدًا في التحليل.

ويكشف إدخال المحدثين في صلب البحث أن حركة نقد العامل لم تتجه في مسار واحد؛ فإبراهيم مصطفى حاول رد الحركات إلى معانٍ، والصعيدي ضيق مجال بعض العوامل المعنوية، والجواري ربط العامل بتعقيد الإعراب، وإبراهيم السامرائي جعله قضية من قضايا التيسير، في حين رأى عامر رشيد السامرائي أن النقد لا يكفي ما لم يتحول إلى بناء .وفي ضوء هذا التعدد يمكن تحديد موقع المخزومي وتمام بدقة :الأول يواصل الاتجاه الوظيفي والاستعمالي ويمنحه تطبيقات أوسع، والثاني يستجيب لمطلب البناء النظري فيجعل التعليق والقرائن إطارًا عامًا .وبذلك لا تبدو آراء المحدثين خلفية تاريخية، بل تصبح معيارًا يكشف مقدار الإضافة في المشروعين.

النتائج

النتائج

١ .اتفق المخزومي وتمام حسان في رد السلطة التفسيرية للعامل، لكن اتفاقهما في النتيجة لم يلغ اختلاف الأساس والبديل.

٢ .ينصب اعتراض المخزومي أساسًا على العامل حين يتحول إلى علة مفترضة تحدث العلامة وتستدعي التقدير والتعليل، ويرتبط حكمه بإعادة الدرس إلى اللغة والاستعمال والوظيفة.

٣ .يرى تمام حسان أن قصور العامل ناشئ من انفراده بالتفسير، ويقيم في مقابله التعليق وتضافر القرائن اللفظية والمعنوية.

٤ .لم يصغ المخزومي بديله في نظرية واحدة، بل وظف الوظيفة والإسناد والسياق والاستعمال بحسب القضية، في حين نظم تمام بديله في جهاز قرائني أوسع.

٥ .تكشف النصوص التراثية أن العامل لم يؤد وظيفة واحدة في جميع مراحل النحو؛ ولذلك يحتاج تعميم الحكم على التراث إلى التقييد.

٦ .لا تكمن خصوصية المشروعين في مجرد نقد العامل؛ لأن لهذا النقد جذورًا تراثية وحديثة، وإنما في الطريقة التي ربط بها كل منهما الرفض ببناء بديل.

٧ .يتميز بديل المخزومي بقلة الوسائط وقربه من الوظيفة والاستعمال، لكنه أقل تقنينًا من نظرية القرائن.

٨ .يتميز بديل تمام باتساعه وتنظيمه للعلاقات، لكن نجاحه التيسيري مرهون بضبط كيفية تضافر القرائن ومراتبها.

٩ .لا يرفض تمام حسان الحذف والتقدير بإطلاق، بل يقبلهما حين تسندهما قرائن، وبذلك ينتقل الخلاف إلى مسوغ التقدير.

١٠ .تتحقق القيمة التيسيرية للموقفين حين ينتقل التحليل من البحث عن مؤثر مفترض إلى الكشف عن العلاقة والوظيفة التي يثبتها التركيب.

١١ .يمكن الإبقاء على قيمة وصفية محدودة لمفهوم العامل إذا جُرد من السببية والافتراض؛ لأن رفضه علةً لا يوجب إلغاء كل استعمال إجرائي له.

١٢ .تكشف الموازنة أن المخزومي أقرب إلى إصلاح التحليل من داخله، في حين يميل تمام حسان إلى إعادة بناء أدوات التفسير في إطار نظري أوسع.

المصادر والمراجع

- ابن جني، أبو الفتح عثمان) .١٩٩٩ .(الخصائص) محمد علي النجار، تحقيق؛ ط٤، ٣ أجزاء .(الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي) .١٩٧٩ .(الرد على النحاة) محمد إبراهيم البنا، دراسة وتحقيق؛ ط١ .(دار الاعتصام.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن) .١٩٩٢ .(دلائل الإعجاز في علم المعاني) محمود محمد شاكر، تحقيق؛ ط٣ .(مطبعة المدني، دار المدني.
- الجواري، أحمد عبد الستار) .١٩٨٤ .(نحو التيسير :دراسة ونقد منهجي) ط٢ .(مطبعة المجمع العلمي العراقي.
- حسان، تمام) .١٩٩٢ .(اللغة بين المعيارية والوصفية .دار الثقافة.

- حسان، تمام) .٢٠٠٤ .(اللغة العربية معناها ومبناها) ط٤ .(عالم الكتب.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) .١٩٨٨ .(الكتاب) عبد السلام محمد هارون، تحقيق؛ ط٣ .(مكتبة الخانجي.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) .د.ت .(.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) عبد الحميد هنداوي، تحقيق .(المكتبة التوفيقية.
- عبد اللطيف، محمد حماسة) .١٩٨٤ .(العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث) ط١ .(مطبوعات جامعة الكويت، مكتبة أم القرى، الكويت.
- المخزومي، مهدي) .١٩٨٥ .(في النحو العربي :قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) ط٣ .(دار الرائد العربي.
- المخزومي، مهدي) .١٩٨٦ .(في النحو العربي :نقد وتوجيه) ط٢ .(دار الرائد العربي.
- مصطفى، إبراهيم) .١٩٣٧ .(إحياء النحو .مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) .١٩٨٦ .(الإيضاح في علل النحو) مازن المبارك، تحقيق .(دار النفائس.
- السامرائي، إبراهيم) .د.ت .(النحو العربي :نقد وبناء .دار الصادق، بيروت.
- السامرائي، عامر رشيد) .١٩٦٥ .(آراء في العربية) ط١ .(مكتبة النهضة، مطبعة الإرشاد، بغداد.
- الصعيدي، عبد المتعال) .١٩٤٧ .(النحو الجديد) ط١ .(دار الفكر العربي، القاهرة.